

دوروثي شيا.. عين على فرنسا وعين على حزب الله والوطني الحر

السفيرة الأميركية للحريري: احذر جميع خطواتك تحت المجهر



لا تخلو تصريحات السفيرة الأميركية لدى بيروت دوروثي شيا في الفترة الأخيرة من رسائل لباريس مفادها أن تحركاتها على هذه الساحة لا يجب أن تتجاوز الخطوط المرسومة لها أميركياً، وأن تتعارض مع خطط تحجيم حضور حزب الله سياسياً.

بيروت - أثار عودتها لفرنسا إلى الساحة اللبنانية، ومحاولاتها إنعاش المبادرة التي سبق وطرحتها في سبتمبر الماضي، من خلال مساعيها لجمع الأضداد، واللعب على التوازنات القائمة برصها على تشريك حزب الله غضب الولايات المتحدة وهو ما ترجم في ردود فعل السفارة الأميركية لدى بيروت دوروثي شيا.

ووجهت شيا في الأيام الأخيرة جملة من الرسائل لاسيما لفرنسا بأن تحركاتها في لبنان ومحاولتها التأثير على خططها فيما يتعلق بلحم حزب الله وإبعاد تأثيره السياسي أصبحت مثار قلق بالنسبة لواشنطن، وأنها لن تقبل مثل هذه التدخلات مستقبلاً.

وتسير دوروثي شيا على خطى زميلتها مبعوثة الأمم المتحدة في ليبيا الأميركية ستيفاني ويليامز في مساعيها للإسماك بكافة خطوط اللعبة اللبنانية، متربصة بأي تحرك خارجي أو داخلي قد يعثر على خطط بلادها في لبنان لاسيما لجهة تحجيم نفوذ حزب الله وحلفائه.

وكانت السفارة الأميركية حازمة لناحية ضرورة عدم إشراك حزب الله والتيار الوطني الحر في أي حكومة جديدة، معتبرة أن أي خطوة في هذا الاتجاه ستضطر واشنطن لإدارة ظهرها للبنان، ولن يستطيع أحد حينها مساعدته، في إشارة إلى الجهود الفرنسية.

وأضافت السفارة الأميركية "إذا لم نفعّل ذلك فسيعودون إلى فسادهم ولا أحد سوف يساعد لبنان بتاتا إلا إذا رأينا تقدماً خطوة بعد خطوة ولن يكون هناك أي شيء مجاني بعد اليوم".

ولفتت إلى أن "رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل بعلاقته مع حزب الله يغطي سلاحه فيما الأخير يغطي فسادهم، ولم نفعّل بعد كما دول الخليج"، في إشارة إلى توقف الدعم الخليجي عن هذا البلد جراء سيطرة حزب الله عليه.

ويواجه الحريري الذي كلف الشهر الماضي بتشكيل حكومة صعبة في إخراجها إلى النور، في ظل إصرار حزب الله وحليفه التيار الوطني على أن تكون لهما اليد الطولى فيها.

وإزاد الوضع تعقيداً مع إعلان وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على

رئيس التيار جبران باسيل بتهمة الفساد واستغلال علاقته بحزب الله لتعزيز نفوذه السياسي.

وقالت شيا في معرض تصريحاتها التي اعتبرها مقربون من التيار والحزب استغراباً، "لم ندعم الحكومة الأخيرة لأن من شكلها هو حزب الله لكننا وقفنا إلى جانب الشعب اللبناني وسوف نرى ماذا سيكون شكل الحكومة المقبلة لتحديد موقفنا، وسوف نصّر على مواقفنا".

وأضافت السفارة الأميركية "إذا لم نفعّل ذلك فسيعودون إلى فسادهم ولا أحد سوف يساعد لبنان بتاتا إلا إذا رأينا تقدماً خطوة بعد خطوة ولن يكون هناك أي شيء مجاني بعد اليوم".

ولفتت إلى أن "رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل بعلاقته مع حزب الله يغطي سلاحه فيما الأخير يغطي فسادهم، ولم نفعّل بعد كما دول الخليج"، في إشارة إلى توقف الدعم الخليجي عن هذا البلد جراء سيطرة حزب الله عليه.

وتزامنت تصريحات شيا مع جولة مستشار الرئيس الفرنسي للشرق الأدنى باتريك دوريل في بيروت لإنعاش المبادرة الفرنسية، ونزع العراقيل أمام جهود الحريري لتشكيل حكومة اختصاصيين.

وكان مستشار ماكرون حرص في تلك الجولة على عقد اجتماعات مع الجمع بما في ذلك مع رئيس كتلة حزب الله في البرلمان محمد رعد، وهو ما استفز السفارة دوروثي شيا التي تنظر للحركات الفرنسية على أنها تتناقض والسياسة الأميركية القائمة على تحجيم الحزب المدعوم إيرانياً، ومحاوله محاصرة تأثيره السياسي.

ويقول متابعون إن أكثر ما أثار غضب شيا هو استجابة باتريك دوريل لمطلب حزب الله الجمع بين باسيل والحريري لترطيب الأجواء بينهما بما سيسهل ولادة الحكومة العتيدة.

وبالفعل جرى تواصل هاتفى بين رئيس التيار الوطني الحر ورئيس الوزراء المكلف الذي يجد نفسه اليوم

في موقف صعب بين الاستجابة للصدى الفرنسي وإرضاء الجانب الأميركي الذي كان حازماً لجهة تأكيد على لسان سفيرة أن كل خطوة في مسار التشكيل الحكومي ستكون تحت المجهر.

ويرى المتابعون أن الحريري لن يستطيع المجازفة بإشارة غضب الإدارة الأميركية، لما قد يكلفه ذلك من ثمن باهظ، وسيكون أمامه خياران إما تشكيل حكومة اختصاصيين بعيدة عن أي تأثير لحزب الله وباسيل، أو أن ينسج على منوال مصطفى أديب ويقدم اعتذاراً.

وأعلن رئيس حزب التوحيد العربي الوزير السابق ونام وهاب في وقت سابق أن "هناك تهديداً جدياً لرئيس الحكومة المكلف سعد الحريري بفرض عقوبات عليه إذا ذهب بحكومة فيها ممثلون مقربون أو غير مقربين لحزب الله"، لافتاً إلى أن "الحكومة مؤجلة لوقت غير قريب".

ولفت إلى أن الطرف "الأميركي أبلغ الحريري وفرنسا أنه لا ممانع لديه من

لا صوت يعلو فوق صوت واشنطن

تشكيل الحكومة لكن شرط إزالة الحزب من الحكومة إلا أن الأخير يرفض هذا الأمر لاسيما في هذه الظروف". وأضاف سفيرة أن كل خطوة في مسار التشكيل الحكومي ستكون تحت المجهر.

ويرى مراقبون أن شيا تمارس ذات السياسة التي تنتهجها ولييامز في ليبيا، والتي نجحت من خلالها في سحب البساط من جميع المتدخلين الدوليين والإقليميين في هذا البلد الشمال أفريقي، وفرض الرؤية الأميركية.

ويشير المراقبون إلى أن ذلك لا يعني أن الشخصيتين لهما نفس الأسلوب فويليامز أكثر دبلوماسية ومرونة من شيا التي تبدو أكثر صرامة واندفاعاً في الدفاع عن رؤية بلادها للحل في هذا البلد، وهذا ما يجعل أقطاب السلطة في لبنان في حالة هستيريا لاسيما وأنهم لا يملكون ترف المناورة، بعد غلقها جميع الثغرات أمامهم.

استنفار في الأرجنتين من «نترات» حزب الله

بوينس آيرس - قالت الأرجنتين إنها ستشدد الإجراءات على حدودها مع باراغواي بعد أن تلقت سفارتها في المملكة المتحدة بلاغاً من مجهول ينسب السلطات إلى احتمال دخول مواد لصنع القنابل عبر حدودها الشمالية.

وأوضحت وزارة الأمن الأرجنتينية في بيان لها أن الرسالة حذرت من شخص يسعى لشحن نترات الأمونيوم من باراغواي إلى الأرجنتين "من أجل قبلة ذات هدف يهودي".

ولفتت السلطات إلى أنها بدأت تحقيقاً لتحديد الشخص المذكور في المعلومات، وسط شكوك من أن المعنى ينتمي لحزب الله اللبناني. وكان لبنان شهد في أغسطس الماضي انفجاراً مروعا لآلاف الأطنان من نترات الأمونيوم، مخزنة لسنوات بطريقة غير سليمة في مرفأ بيروت، ويعتقد على نحو كبير أن لحزب الله والنظام السوري علاقة بها.

ويشغل عناصر لحزب الله بكثافة في المثلث الحدودي الرابط بين الأرجنتين وباراغواي والبرازيل، حيث يقومون بصناعات غير مشروعة لتفويض عمليات الحزب المدعوم إيراني في مناطق أخرى. وسبق وأن طالب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو بضرورة تشديد الرقابة على المنطقة.

وتصنف الأرجنتين حزب الله منظمة إرهابية منذ العام 2019، على خلفية الهجمات التي قام بها الحزب واستهدفت مواقع إسرائيلية ويهودية.

وقتل أكثر من 100 شخص في هجومين في الأرجنتين في التسعينات. ففي عام 1992، تعرضت السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس لهجوم بسيارة مفخخة، مما أسفر عن مقتل 29 شخصاً.

بعد ذلك بعامين، انفجرت شاحنة مفخخة خارج مركز الجالية اليهودية في بوينس آيرس عن مقتل 85 شخصاً. والأرجنتين لديها أكبر عدد من السكان اليهود في أمريكا اللاتينية.



ونام وهاب هناك تهديد جدي لسعد الحريري بفرض عقوبات عليه

قادة الحركات المسلحة في الخرطوم لتدشين مرحلة سياسية جديدة

مصادر لـ«العرب»: مجلس جديد للسيادة هذا الأسبوع.. والحكومة مطلع الشهر المقبل

تقف عائقاً أمام أي مكتسبات إيجابية تطرأ على الاتفاق الحالي. ويعد التنافس بين الحركات المسلحة في أقاليم الهامش الهاجس الأكبر أمام مستقبل السودان، لأن بعضها ما زالت لديه ارتباطات مباشرة بقوى إقليمية تختلف مصالحها بشأن الأوضاع الجديدة في المناطق الحدودية، إلى جانب رغبة كل حركة في الحفاظ على قوتها في مناطق تواجدها، وهو ما يضع اتفاق السلام أمام تحديات كبيرة.

عبدالله حمدوك وصول قادة الحركات بمقابلة تدشين حقيقي لعملية بناء السلام

وتعرضت حركة وجيش تحرير السودان/ المجلس الانتقالي، مساء الجمعة، لهجوم مسلح من قبل عناصر تابعين لحركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور، أثناء تنقلها ندوة، ما أسفر عن إصابة 33 قيادياً بالحركة.

وشدد الهادي إريس يحيى رئيس الحركة، خلال كلمته في أثناء الاحتفال بعودة قادة الحركات، على عدم السماح لأي حركة بجر الهامش إلى الصراعات المسلحة مجدداً، في إشارة إلى حركة نور، معتبراً أن ذلك من شأنه التأثير على قدرة السلطة الانتقالية والحركات القومية الموحد، حيث تريد الجبهة الثورية الوصول إلى توافق يضمن عدم اللجوء إلى استخدام السلاح مجدداً، ولن

وتحتاج هذه الخطوة لترميم علاقة الحركات التي تفتتت غالبيتها، وسيكون موهناً بمدى القدرة على إنزال اتفاق السلام على أرض الواقع بصورة عملية، وتأكيد الدفاع عن الحقوق بالأدوات السلمية.

وأكد القيادي بالجبهة الثورية المرصي أبو القاسم أنه تقع على عاتق قادة الحركات المسلحة أدوار فاعلة لتخفيف صعوبة الأوضاع المعيشية في أقاليم الهامش، لأن تخليهم عن حمل السلاح سوف تكون له آثار إيجابية على توجبه ميزانيات الحروب لصالح التنمية في مناطق الحروب.

وأضاف لـ«العرب» أن الجبهة الثورية سوف تحرص على استمرار الانتهاء من مؤتمر الحكم الدستوري، بعد أن استطاعوا توفير درجة عالية من الاستقرار، غابت عن الهامش سنوات طويلة، فقد جرى اختياريهم بالتوافق بين الحركات المسلحة والنظم السياسية.

وأوضح أن تشكيل حكومات الأقاليم سيأتي بعد انعقاد مؤتمر لولبي الخرطوم وشمال كردفان، حيث ستحولان من ولايات إلى أقاليم مركزية، بحسب ما نص عليه اتفاق السلام، ومن المقرر أن توقع الحركات الموجودة في تلك المناطق على اتفاقيات محددة مع السلطة الانتقالية لتحديد تقاسم السلطة والثروة. وحذر متابعون من أن تتحول ذبول اتفاق السلام في جوبا إلى عائق يهدد

والأقاليم، ستخضع الحركات لاختبارات سياسية صعبة لضمان استمرار علاقتها باصحاب المصلحة الذين عانوا ويلات الحروب طيلة السنوات الماضية.

وتشير العودة إلى انتهاء حقبة زمنية كان فيها الصراع محتمداً بين المركز والهامش، وبدء انصهار قادة الحركات في السلطة الانتقالية، وتحول السودان من حكم الولايات إلى الأقاليم الذي يغلب عليه النظام الفدرالي.

ويتوقع مراقبون أن يكون التنافس على مناصب الحكومات الإقليمية شديداً داخل الحركات المسلحة، ومن المقرر أن يجري تشكيل حكام الولايات بعد عقد المؤتمر الدستوري خلال السنة أشهر الأولى من توقيع الاتفاق.

وجاء على رأس من وصلوا الخرطوم، الأحد، رئيس الحركة الشعبية مالك عقار، والأمين العام لحركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم، ورئيس حركة تحرير السودان مني أركو مناوي، ورئيس حركة جيش تحرير السودان/ المجلس الانتقالي الهادي إدريس، وعدد من قادة وأعضاء الحركات والتنظيمات السياسية المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية.

وتبدأ الفصائل مرحلة جديدة في العمل من الداخل، تقوم على المشاركة السياسية في السلطة، بعيداً عن استخدام السلاح الذي كان أداة رئيسية لمجابهة نظام الرئيس المخلوع عمر البشير. وبدلاً من أن يكون الصراع قائماً على القوة العسكرية لكل حركة في الولايات



رحلة جديدة لا تخلو من تحديات

الخرطوم - استقبلت العاصمة السودانية الأحد بالرخص والموسيقى قادة الحركات المسلحة الموقعين على اتفاق سلام مع السلطة الانتقالية في جوبا، بعد مرور أكثر من عقدين على ابتعادهم عن الخرطوم.

وكشفت مصادر سودانية لـ«العرب» عن عزم السلطة الانتقالية الإعلان عن التشكيل الجديد لمجلس السيادة بإضافة ثلاثة من أعضاء الجبهة الثورية قبل نهاية الأسبوع الجاري، وستبدأ مشاورات تشكيل الحكومة فوراً، ومتوقع إعلانها مطلع الشهر المقبل.

وأوضحت المصادر ذاتها أن قادة الحركات سوف ينخرطون في اجتماعات مكثفة مع قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية لتنفيذ أول بنود ملف الترتيبات الأمنية، الذي يقضي بتشكيل قوات مشتركة من العناصر المسلحة في الجبهة الثورية وبين القوات الحكومية، ويبلغ عددها 12 ألف ضابط وجندي.

وقال رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، على صفحته «فيسبوك» إن «وصول قادة الحركات بمقابلة تدشين لعملية بناء السلام وإغلاق صفحة الحروب».

ويعد وصول قادة الحركات المسلحة إلى العاصمة أولى الخطوات الفعلية لإنزال اتفاق السلام على الأرض، حيث اجتازت السلطة الانتقالية عقبات قانونية عدة أمام عودتهم، وأصدرت قرار العفو العام عن حملة السلاح من الحركات المسلحة، بما يمهد لتوسيع قاعدة القوى المشاركة في السلطة.